

سيتارامان يطالب بتركيز إصلاحات الأسوق الخليجية على الاستثمارات الأجنبية

© الدوحة - الشروق



د. سيتارامان متحدثاً خلال جلسة العمل

ال سعودي في مؤتمر مورجان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسوق الصاعدة والجدير بالذكر أن معظم الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تعد من أفضل المرجعيات فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، إذ تمكّن عبرها إضافة مزيد من التحسينات على عملية إعداد التقارير وبالتالي منتاح الإمكانيّة للوقوف على متطلبات المستثمرين. ويتوافق المزيج الأفضل للتعمير (بمقارنة تمويل البنك بمقابل تمويل الأسواق) على القطاع الذي تنتطل قيمه الشركة، وأهدافها الإستراتيجية، وطبيعة عملياتها، وحضورها الجغرافي، وقد أخذت سلطة دبي للخدمات المالية مؤخراً العديد من الخطوات الهادفة إلى تطوير نظام أسواق المال بما في ذلك إدخال قواعد السلوك المهني للسوق وكثب قواعد شركات الصرافة والملاعبة، وأسهم قانون الشركات التجارية الجديد، وفي الإسارات العربية المتحدة بخصوص قيمة الأسهم المتداولة من 55% إلى 30%، الأمر الذي يمكّن مؤسسيها من البقاء كمساهمين مسيطرین في الشركة بعد إدراج أسهمها في البورصة. فيما قامت هيئة أسواق المال في الكويت عام 2014 بإصدار قوانين جديدة لتقليل عمليات إدراج وشطب أسهم الشركات المدرجة على بورصة الكويت، بالإضافة إلى إدراج أسهم الشركات المدرجة على بورصة الكويت في البورصات العالمية. ومن المتوقع أن تشهد الإصلاحات التي تمت على صعيد أسواق رأس المال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي المؤهلة في تدفق المستثمرين الأجانب، غير أن الحديث تدقّقات السبيولة والاستثمارات الأجنبية، العالمية والإقليمية.

ويسلط مورقة قطر بالمنطقة الـ15 للمعاملات المالية الآمنة وهي شبكة عالمية تربط السوق والمؤسسات حول العالم مع البورصات في أوروبا والولايات المتحدة. وقد طرحت بورصة قطر عدداً من مؤشرات الأسهم بغير تكميل المؤشر الحالي بورقة قطر. كما اطلقت عمليات التداول باذونات الخزانة والتداول بالاستدادات الحكومية وقد تم رفع تصنيف بورصة قطر إلى سوق صاعدة وقد سري تصنيفها الجديد منذ شهر مايو 2014. وتعمل بورصة قطر حالياً على إنشاء بورصة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إطلاق مبادرات صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة وسيكون سوق بورصة قطر للشركات الناشئة مخصصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة وسيتم تأسيسه على أسس محلية قوية تجمع مصدرى أدوات الدين والمستثمرين فيها ووسط مجتمع مالي هذا وتحظى صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة المستثمرون من شراء الأسهم المدرجة بملوثر عبر تداول واحد في البورصة.

ومن جهة أخرى، تشاول المستثمر سيتارامان الإصلاحات الجارية في أسواق المال الخليجية، فقال في هذا الصدد: ستتّهم أهداف سياسة الإصلاحات الساعية لتطوير أسواق المال الخليجية في تحكّم الشركات من زيادة رأس المال وتحكّم السكان المحليين من الأدخار والاستثمار، وسيتم فتح السوق السعودية عبر برنامج المؤسسات والبنوك الخليجية، إذ يُؤثّر إصلاحات الأسوق الخليجية، إذ يُؤثّر إصلاحات الأسوق الخليجية على تدفّقاتها إلى البورصة.

افتتحت بورصة قطر أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة والإجتماع السنوي للاتحاد الدولي للبورصات في فندق مرسى ملاز كمبسكسكي بمدينة الدوحة، وشارك الدكتور سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة في جلسة النقاش التي أقيمت أمس وحملت عنوان "فتح أسواق الشرق الأوسط - تحكّم التطورات المقبلة".

وانشاء حدثه في جلسة النقاش، قال الدكتور سيتارامان بتسليط الضوء على الاقتصادات العالمية، فقال: "وفقاً إلى توقعات صندوق النقد الدولي، فقد تم تحقيق نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.1% لعام 2015 و 3.6% لعام 2016، ويتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 2% في العام 2015 و 2.2% في العام 2016، ويتوقع كذلك أن تشهد الاقتصادات الناشئة نمواً بنسبة 4% في العام 2015 و 4.5% في العام 2016، وبعكس التراجع في معدلات النمو هذا العام مربّعاً من التباطؤ في الأسواق الناشئة والتي عوضت بchorse جزئية بالارتفاع الطفيف في انتشار الاقتصادات المتقدمة، لاسيما في منطقة آسيا، وأسهمت السياسات التحفيزية غير العادية التي تنتهّمها البنوك المركزية الكبيرة في الاقتصادات المتقدمة منذ الأزمة المالية العالمية في تقليل علاوة المخاطر في مجموعة من الأسواق التي تتّبع المسيدات السيادية وانشئ الشركات، فضلاً عن خفض علاوة مخاطر الأسهم والسبيولة ويعتمد على صانعي السياسات تطبيق إستراتيجيات للتعامل مع التغيرات المفاجئة في سبيولة